وعـــــد . . . لم يتـــــ

لماذا تخلفت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى النمو والعولمة ؟

جورج ت . عابد *George T. Abed*

استفادت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التى تضم نحو ٥٠٠ مليون نسمة، بدرجة هائلة من الثروة التى خلقتها الزيادة الحادة فى أسعار النفط فى السبعينيات. وترددت أصداء الانفجار الاستثمارى والتنموى فى البلدان المصدرة للنفط فى كافة أرجاء المنطقة الأخرى، مع ارتفاع شديد فى تحويلات العاملين، وازدياد تدفقات التجارة ورؤوس الأموال التى أدت إلى تحسن ملحوظ فى مستويات المعيشة. هذا بالإضافة إلى تراكم الأصول المالية فى الخارج نظرا لأن إجمالى المدخرات القومية تجاوز الاستثمار وبخاصة فى البلدان المنتجة للنفط. إلا أن فترة الازدهار سرعان ما انحسرت، مما أدى إلى تسارع التباطؤ الاقتصادى وأدى فى كثير من الحالات، إلى تراجع معدلات النمو فى الثمانينيات، مع هبوط أسعار وإنتاج النفط، مما ترك الحكومات التى نما حجمها كثيرا فى العقد السابق، مثقلة بأعباء العجز والديون.

وعلى الرغم من المحاولات التى بذلت لحفز الانتعاش والبدء فى إصلاحات هيكلية، فمازال كثير من بلدان المنطقة يسير على طريق النمو البطئ، ويقف بعيدا بالفعل عن المسار الرئيسى للعولمة وعن الاستفادة من التكامل الاقتصادى الأوثق مع باقى العالم. وعلى الرغم من أن المنطقة مازالت تسيطر على سوق النفط العالمية، فإن الاستفادة من النفط التى كانت السبب فى التحسن الملحوظ فى أحوال المعيشة فى السبعينيات وأوائل الثمانينيات، فشلت فى توليد نمو دينامى مستدام او فى تحقيق تكامل اقتصادى إقليمى أكبر. وبسبب وفرة ما وهبته من الموارد الطبيعية من ناحية، وايضا العوامل التاريخية من ناحية أخرى، فإن هناك تفاوتا كبيرا مستمرا فى مستويات الدخول. فقد تراوح نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ٢٠٠١ ما بين حد أعلى يقدر بنحو ٢٧٩٠٠ دولار فى قطر و٣٥٠ دولارا فى موريتانيا. أين كان الخطأ ؟ يلقى هذا العدد من

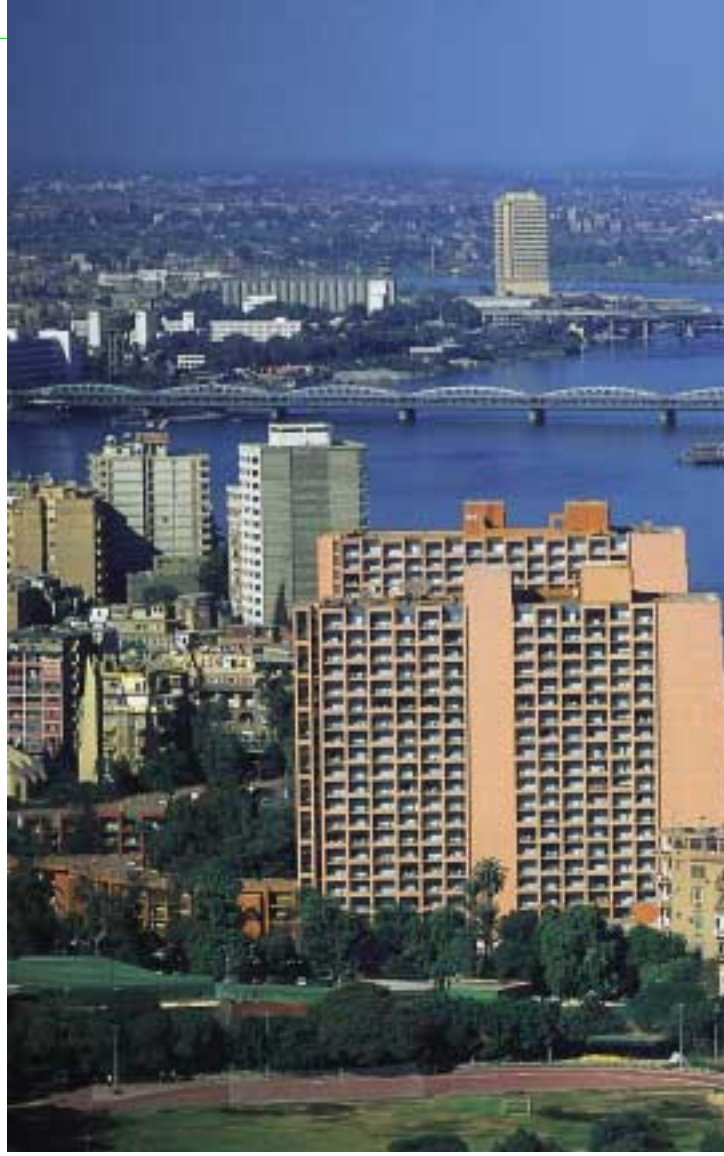

تحقيق

مجلة *التمويل والتنمية* نظرة متعمقة على بعض الأسباب الجذرية للنمو البطئ نسبيا فى العقدين الماضيين، والمشاكل التى سببها ذلك، إلى جانب بعض الحلول الممكنة.

الميراث المشترك

على الرغم من وجود فجوة واسعة بين أغنى البلدان وأكثرها فقرا فى المنطقة (الشكل ١ صفحة ١٢) فإن معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (انظر الإطار) تتقاسم ميراثا ثقافيا ومؤسسيا مشتركا، إلى جانب التحديات الاقتصادية والاجتماعية المشتركة - والتى من بينها المعدلات العالية نسبيا للنمو السكانى والقرى العاملة، وبطء النمو الاقتصادى، وضعف الروابط مع الاقتصاد العالمى.

وفى الواقع، فإن نمو نصيب الفرد الحقيقى من الناتج المحلى الإجمالى فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فى خلال العقدين الماضيين قد أصابه الفتور بالمقارنة مع بقية العالم النامى (الشكل ٢، صفحة ١٢) وعلى الرغم من أن أداء الاقتصادات غير النفطية فى المنطقة كان أفضل فى المتوسط من أداء الاقتصادات النفطية، فإن معدل نمو نصيب الفرد من نمو الناتج المحلى الإجمالى مازال أقل من المتوسط العام للدول النامية. وقد حققت القطاعات غير النفطية فى الاقتصادات النفطية نموا مطردا بنسبة تراوحت بين ٢,٥ فى المائة إلى ٤ فى المائة سنويا، إلا أن معدلات نمو نصيب الفرد فى هذه البلدان قد انخفض نتيجة تباطؤ إنتاج النفط، وسرعة النمو السكانى. وحتى مع أخذ فترة الازدهار فى السبعينيات فى الاعتبار، فإن النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بلغ ٣,٥ فى المائة فى المتوسط فى خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وهو ما يقل كثيرا عن نسبة ٥ فى المائة التى تمثل المتوسط لكافة البلدان النامية. وفى الوقت نفسه، فإن معدلات النمو السكانى فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (والتى بلغ متوسطها ٢,٧ فى المائة فى ٢٠٠١) تفوق المعدلات فى المناطق الأخرى (نحو ١,٥ فى المائة فى المتوسط للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل فى عام ٢٠٠١). وقد تجاوز النمو السريع فى قوة العمل النمو فى فرص العمل. ومن ثم، فإنه على الرغم من تحسن المؤشرات الأخرى الخاصة بالتنمية البشرية فى المنطقة، فمازالت هناك تحديات كبيرة قائمة.

وفضلا عن هذا، فإن تكامل بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع الاقتصاد العالمى ضعيف. ولا تتلقى المنطقة سوى ثلث الاستثمار الأجنبى المباشر المتوقع بالنسبة لبلد نام من نفس الحجم

ما هى البلدان الواقعة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

تضم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التى يجرى تناولها فى المقالات الخمس التالية الدول العربية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الآتية : الجزائر، البحرين، جيبوتى، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الصومال، السودان، الجمهورية العربية السورية، تونس، والإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، الضفة الغربية وغزة وجمهورية أفغانستان الإسلامية.

وهذه البلدان والأراضى الأربعة والعشرين، تضم نحو ٧,٥ فى المائة من سكان العالم، وقد تم تجميعها معا لأغراض تحليلية فقط، وهى تتقاسم تحديات مشتركة وروابط ثقافية متميزة عن الاقتصادات المجاورة، بما فى ذلك إسرائيل وتركيا. ويبلغ الناتج المحلى الإجمالى للمنطقة نحو ٨٠٧ مليارات دولار (بأسعار الصرف الحالية) أو ٦,٢ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى للعالم. والدين الغالب فى المنطقة هو الإسلام، على الرغم من وجود أقليات كبيرة الحجم (وخاصة المسيحيين) فى عدة بلدان منها مصر ولبنان. واللغة العربية هى الرئيسية التى يتم الحديث بها فى كافة أرجاء المنطقة فيما عدا أفغانستان وإيران وباكستان. كما يتم الحديث بالفرنسية إلى جانب العربية فى دول المغرب وهى الجزائر وموريتانيا وتونس والمغرب. وقد قامت بلدان الخليج الفارسى الستة - وهى البحرين والكويت وقطر وعمان والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة - بتكوين مجلس التعاون لدول الخليج العربية فى أوائل الثمانينيات وهى تخطط لإنشاء اتحاد نقدى ذى عملة موحدة بحلول أول كانون الثانى/يناير ٢٠١٠.

شكل ١

تقدير للفجوة

هناك اختلافات واسعة فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٢٠٠١).

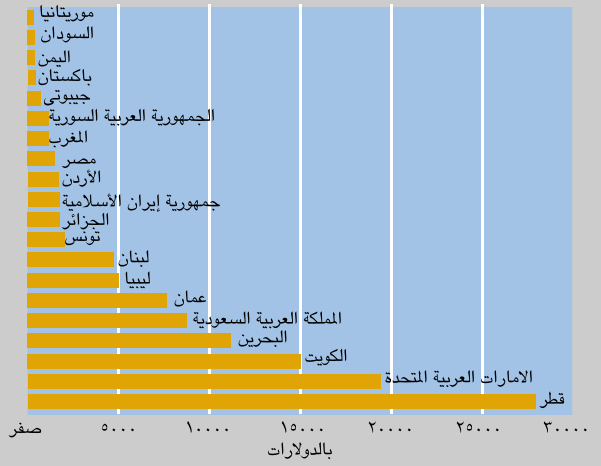

المصـــدر: IMF, World Economic Outlook database and staff calcula-tions.

(ومعظمه يتركز فى قطاعات الجيوب المنفصلة فى عدد من البلدان لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة (الشكل ٣) بينما تكاد لا توجد استثمارات المحفظة عمليا، نظرا لتخلف أسواق رأس المال. كما أن التكامل المالى العالمى متخلف عما هو عليه فى البلدان النامية الأخرى، ولا توجد فرص الوصول إلى أسواق المال سوى لأقل من نصف بلدان المنطقة. والأداء التجارى اقل منه فى المناطق الأخرى، بينما تستمر صادرات النفط تمثل مصدرا أساسيا للحصول على العملات الأجنبية بالنسبة للدول المنتجة للنفط، وقد تراجعت الأهمية النسبية لتلك الصادرات منذ عام ١٩٨٥ (الشكل ٤). وقد تباين نمو الصادرات غير النفطية خلال هذه الفترة، إلا أنه بصفة عامة كان أبطأ مما هو عليه بالنسبة للبلدان النامية كمجموعة. ونتيجة لذلك، فإن حصة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من سوق الصادرات العالمية هبطت بأكثر من النصف فى الفترة من ١٩٨٠–٢٠٠٠ (والنتائج هى ذاتها سواء تم إدراج صادرات النفط أو تم استبعادها)، بينما ارتفعت حصة البلدان النامية ارتفاعا طفيفا خلال نفس الفترة. كذلك فإن روابط المعلومات والتكنولوجيا فى المنطقة من بين أكثرها ضعفا فى العالم - على سبيل المثال، فإن حصة الفرد من عدد مستخدمى شبكة الاتصالات العالمية الإنترنت، منخفضة بالمقارنة بالمناطق الأخرى (الشكل ٥).

مشاكل مشتركة

ما هو السبب الجذرى لذلك التوعك الاقتصادى ؟ لا شك أن بطء الإصلاح الاقتصادى عامل أساسى. والأمر المسلم به، أن كثيرا من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مضت قدما فى إجراء إصلاح الاقتصاد الكلى وفى الإصلاحات الهيكلية فى خلال أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، وتضمنت تلك الإصلاحات مجالات مثل إصلاحات المالية العامة (تنفيذ ضريبة القيمة المضافة فى عدة بلدان، والتخلص التدريجى من الدعم، وإصلاح إدارة المصروفات العامة)، واستخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، وتحرير التجارة، وتوفير البيئة المناسبة للاستثمار الأجنبى المباشر، وإدخال قدر من المرونة فى أسعار الصرف. وقد تمتعت تلك البلدان (مثل مصر والأردن وموريتانيا والمغرب وتونس) التى اتبعت تلك الإصلاحات بأسرع معدلات النمو خلال العقدين الأخيرين. بيد أن التفاؤل المبكر الذى ساد بشأن عمق التزام الحكومات بالإصلاح فى المنطقة، سرعان ما ذوى. ولم يتحقق بشكل كامل التأثير المتوقع على النمو الاقتصادى. وقد يكون أحد الأسباب هو عدم بلوغ الإصلاحات الكتلة

شكل ٢

حظوظ متدنية

من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى، فقدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مكانتها مقارنة بالبلدان النامية الأخرى[١].

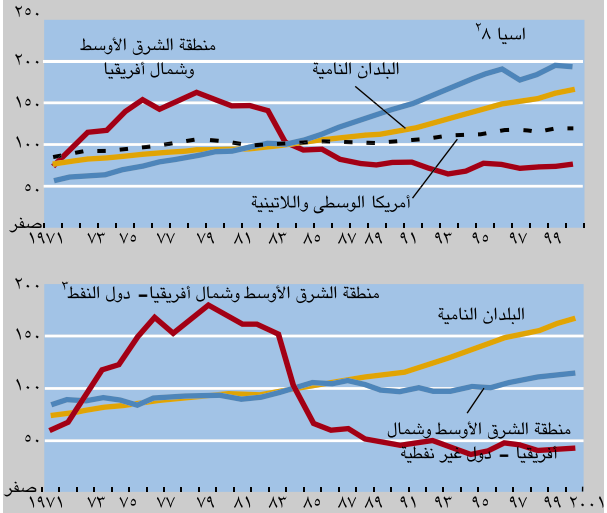

المصدر: IMF, World Economic Outlook database and staff calcula-tions.

[١] استخدمت أوزان الناتج المحلى الإجمالى بمقاييس تكافؤ القوة الشرائية فى كل الاجماليات عدا آسيا٨، حيث استخدم المتوسط البسيط.

[٢] آسيا٨: هونج كونج، اندونسيا، كوريا، ماليزيا، الفلبين، سنغافوره، تايوان محافظة صينيه، وتايلند.

[٣] منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا – بلدان النفط هى الجزائر والبحرين وجمهورية إيران الاسلامية والكويت وليبيا وعمان وقطر والسعودية والامارات العربية المتحدة والسودان واليمن.

الحرجة الضرورية، أو لعدم تعمقها بالدرجة التى تكفى لمعالجة أوجه الجمود والتشوهات الهيكلية القائمة منذ آجال طويلة. ويذهب البحث إلى أهمية تكامل السياسة : ذلك أن النمو يتطلب درجة معقولة من النجاح فى عدة مجالات للسياسة فى نفس الوقت، نظرا لأن ضعف الأداء فى مجال ما يمكن أن يجهض التقدم عريض القاعدة.

وهناك عامل رئيسى آخر هو عدم قدرة المنطقة على الاستفادة من العولمة المتزايدة. وعلى الرغم من المخاطر التى تتضمنها العولمة، فإن البحث يبين أن البلدان التى تضطلع بعملية إصلاح السياسات والمؤسسات فى مجالات مثل التجارة، والقطاع المالى، والتنظيم والإدارة تصبح مؤهلة بدرجة أكبر للاستفادة من ازدياد التجارة الدولية وتدفقات رأس المال ومن ثم ارتفاع احتمالات تحقيقها مكاسب أكثر فى دخل الفرد.

وبوجه عام، فإن المشاكل التى توقف تقدم المنطقة يمكن أن تعزى إلى خمسة عوامل رئيسية:

تعثر الإصلاحات السياسية. نظرا للأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة جزئيا، فإن تأثير الهيمنة الخارجية يغلب على نظم الدول الضعيفة التى تحكمها نظم استبدادية بدرجة كبيرة. وقد أدت التجزئة السياسية والنزاعات المتكررة إلى إعاقة تنمية المؤسسات الديمقراطية ومازالت تمثل عقبة مهمة تقف فى طريق الإصلاح الاقتصادى. وكما لاحظ، تقرير عن *التنمية البشرية العربية* الذى أصدره البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، فإن أداء المنطقة يتسم بالضعف فيما يتعلق بالحريات المدنية والسياسية، والمساواة بين الجنسين، وبصفة عامة كل ما يتصل بفرص التنمية الكاملة للقدرات والمعارف البشرية. والمؤسسات الحديثة المطلوبة للتغلب على هذه العقبات - مثل الانتخاب الحر للمجالس التشريعية، وكفاءة واستقلال القضاء، والمؤسسات التى تحمى الحقوق المدنية وحقوق الإنسان - ضعيفة وهزيلة التطور. والخطوط الفاصلة بين القطاعين العام والخاص غير

شكل ٣

عدم الجاذبية

أخفقت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى جذب قدر كاف من صافى الاستثمار الأجنبى المباشر مقارنة بحجمها الاقتصادى.

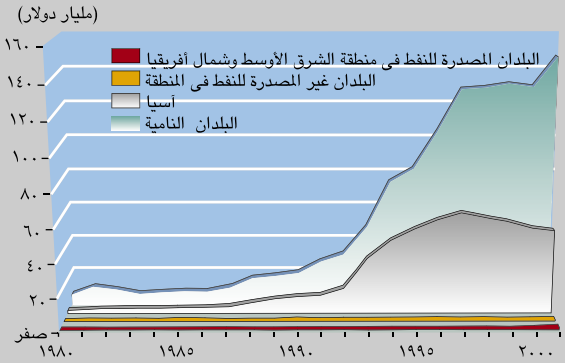

المصدر: IMF, *World Economic Outlook, September 2002* (Washington).

شكل ٤

الوقوف على الهامش

هبطت حصة صادرات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الصادرات العالمية بأكثر من النصف بين عام ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٠.

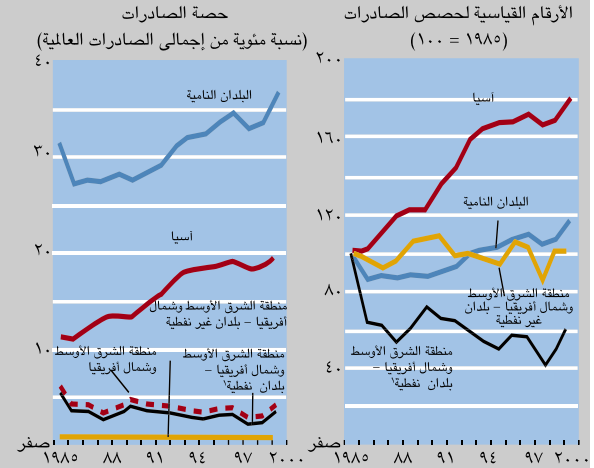

المصدر: IMF, *Direction of Trade Statistics*, Information Notice System, and staff calculations.

١- بلدان النفط فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هى الامارات العربية المتحدة، البحرين، الجزائر، جمهورية إيران الأسلامية، السودان، عمان، قطر، الكويت، ليبيا، المملكة العربية السعودية، واليمن.

شكل ٥

فى انتظار الاتصال

ارتفع عدد مستخدمى شبكة الانترنت ببطء بالمقارنة مع آسيا وأوروبا.

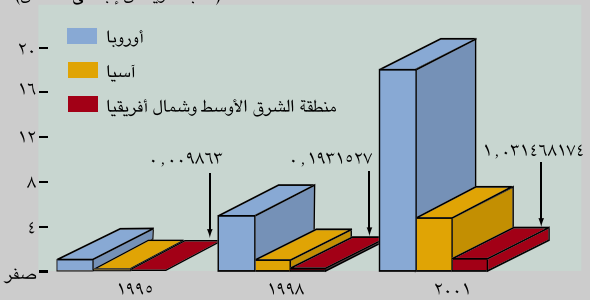

المصدر: International Telecommunication Union, 2002, *World Telecommunication Development Report* (Geneva, Switzerland).

شكل ٦

صوت الجماهير

مع بعض الاستثناءات فإن خضوع الحكومات للمساءلة لا يزال ضعيفا، كما أن مؤشرات التنظيم والإدارة مازالت متعثرة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

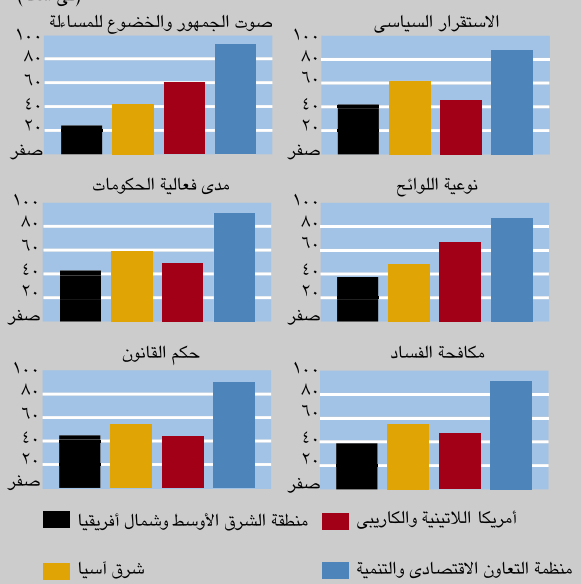

المصدر: Daniel Kaufmann, Aart Kraay, and Pablo Zoida-Lobaton, 2002, "Governance Matters II: Updated Indicators for 2000/01," World Bank Discussion Paper 2772 (Washington).

١- يشير كل مدخل إلى نسبة البلدان على النطاق العالمى التى تندرج دون بلد مختار بالنسبة لمؤشر التنظيم والإدارة. وتبين المرتبة الأعلى لأى موشر نتيجة أفضل فى التنظيم وإلإدارة. الإجماليات متوسطات بسيطة.

واضحة عادة، مما يشجع على تضارب المصالح، والسعى إلى التربح، وانتشار الفساد. ومع وجود بعض الاستثناءات، فإن درجة الشفافية لا تزال ضعيفة فى الحكومة إلى جانب ندرة الخضوع للمساءلة (الشكل ٦). كذلك فإن منظمات المجتمع المدنى، مثل الجمعيات المهنية. ووسائل الإعلام الحر والمستقلة، والكيانات غير الحكومية المستقلة، ضعيفة وغالبا ما تروضها الحكومات. ونتيجة لذلك، فإن مشاركة المواطنين، ومبادرات القطاع الخاص مازالت مقيدة.

قطاع عام مسيطر. على الرغم من تحقيق شىء من التقدم فى مجال الخصخصة، فإن معظم الاقتصادات لا تزال تخضع لسيطرة المؤسسات المتضخمة للدولة، ولمنشآت القطاع العام الكبيرة. وفى مواجهة تصاعد البطالة، تزايد استخدام القطاع العام باعتباره رب عمل الملجأ الأخير، مما أدى إلى تضخم عبء فواتير الأجور والمرتبات العامة. وحكومات المنطقة ضخمة نسبيا، وكانت حتى الجيل الماضى، مدخرا سلبيا صافيا، وقد أجرى بعض البلدان إصلاحا للمالية العامة مثل إصلاح الضرائب، وتحسين درجة الشفافية وضبط المصروفات. وقد تحقق قدر واضح من التقدم فى الخصخصة، وبشكل خاص فى قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية فى المنطقة. بيد أن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا تزال متخلفة وفقا للمعايير الدولية، فى مجال تطوير بيئة اقتصادية ومالية ملائمة لتنظيم المشروعات وتحمل المخاطر وقيام القطاع الخاص بقيادة النمو والاستثمار.

أسواق مالية متخلفة. شهدت السنوات الأخيرة تباطؤ تطور القطاع المالى، والذى حقق تقدما فى السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات. عندما كانت المنطقة فى مقدمة الاقتصادات المصنعة حديثا، وأصبحت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حاليا متخلفة عن تلك البلدان. ومن بين الإصلاحات الجديرة بالذكر - والتى قامت بها معظم البلدان أعضاء

مجلس دول التعاون الخليجي وبضعة بلدان أخرى (مثل الأردن ولبنان والمغرب والسودان وتونس) الإصلاحات التى دعمت تنظيم القطاع المالى. واستخدم بعض البلدان أدوات غير *مباشرة للسياسة النقدية*، بينما قامت بلدان أخرى (مثل أفغانستان، وإيران، وباكستان والسودان) بإصلاح أسعار الصرف. بيد أنه، على الرغم من تلك الجهود، لا تزال الأسواق المالية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ضحلة ومجزأة، فالبنوك تسيطر عليها الملكية العامة والرقابة العامة أو تتعرض بشكل كبير لمخاطر الدين الحكومى، واللوائح متقادمة والإدارة سيئة، والروابط مع أسواق رأس المال الدولية ضعيفة. ونتيجة لذلك، لم تقم القطاعات المالية فى المنطقة بدور الوساطة المنوط بها فى دعم الاستثمار والنمو.

مازال كثير من بلدان المنطقة يسير على طريق النمو البطىء ويقف بعيدا بالفعل عن المسار الرئيسى للعولمة وعن الاستفادة من التكامل الاقتصادى الأوثق مع باقى العالم.

قيود تجارية عالية. يشير البحث إلى أن الانفتاح التجارى - والذى يعرف بأنه للدرجة التى يمكن بها للأجانب والمواطنين القيام بإجراء المعاملات بدون أى تكلفة مفروضة من جانب الحكومة (من الرسوم الجمركية، والحواجز غير الجمركية مثلا) - يسهم بدرجة كبيرة فى ارتفاع الإنتاجية وزيادة نمو دخل الفرد. كما أن ازدياد التجارة يعزز الإنتاجية عن طريق استيراد المعرفة والمبتكرات. وفى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتباين النظم التجارية. إذ أن كثيرا من بلدان المنطقة حررت نظمها التجارية، بما فى ذلك دول مجلس التعاون الخليجى، وموريتانيا، واليمن، وبدرجة أقل ومؤخرا كل من الجزائر والأردن، وعلى أية حال فإن البلدان الباقية، على الرغم من جهود تحرير التجارة التى قامت بها (مثل التغيرات الأخيرة فى إيران والمغرب وباكستان والسودان) مازالت مستمرة فى الاحتفاظ برسوم جمركية وحواجز غير جمركية مرتفعة نسبيا. ونتيجة لهذا، فإن درجة تقييد التجارة (مقيسة بالرقم القياسى الذى وضعه موظفو صندوق النقد الدولى) لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأجمعها، مازالت ضعف المتوسط الخاص بالدول النامية.

نظم أسعار صرف غير ملائمة. يحتفظ كثير من بلدان المنطقة بنظم غير مرنة لأسعار الصرف، بما فى ذلك نظام الارتباط بعملة أخرى، أو النطاق الضيق. وبينما يمكن أن يكون الربط بعملة أخرى نظاما مفيدا فى بعض الأحيان، فقد نزعت البلدان إلى تأخير إجراء التصحيح فى ظل وجود ارتفاع حقيقى فى تقدير قيمة العملة، أو أبدت ترددا فى الخروج من الترتيبات غير المرنة عندما تطلب الأمر ذلك. ومن المعتقد أن نظم أسعار الصرف غير الملائمة كانت عاملا أساسيا فى النمو البطئ للصادرات غير النفطية. وقد تكون أيضا السبب فى تأخير تطوير أطر السياسات النقدية (مثل استهداف التضخم) التى يعتقد أنها أكثر ملاءمة للاقتصادات الصاعدة فى المنطقة - مثل الأردن ولبنان والمغرب وتونس - والتى تسعى للتكامل بدرجة أكبر مع الاقتصاد العالمى.

نظرة إلى المستقبل

كيف تستطيع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العودة إلى مسار النمو المرتفع، وأن تحقق تكاملا أفضل مع الاقتصاد العالمى ؟ لقد شهد العقدان الماضيان تحركا واضحا نحو الإصلاحات الهيكلية المرتبطة بالاقتصاد الكلى؛ بيد أن تلك الإصلاحات لم تذهب للحد الكافى لعلاج الموضوعات الهيكلية، والمسائل الخاصة بالتنظيم والإدارة عميقة الجذور. وبينما توضح المناقشة الواردة فيما سبق تعقد جهود الإصلاح فإن المنطقة لا يمكنها أن تتحمل عبء البقاء على الهامش بسبب نقص التقدم فى المجالات الحاسمة. ويتطلب الأمر، أن يتم البناء على مثال ما قامت به الدول السابقة فى إجراء الإصلاحات فى المنطقة، فإن الأمر يتطلب عملا متسارعا وعريضا فى مجال الإصلاح الهيكلى، يتضمن إعادة تقييم أساسى لدور الدولة فى الاقتصاد، وخلق بيئة تنظيمية تقوم على أساس قواعد ثابتة، مع تحديد الحوافز المناسبة لمبادرات القطاع الخاص، والقيام بخطى أسرع لتحرير التجارة، وإصلاح السوق المالية وتحسين الشفافية والتنظيم والإدارة ونوعية مؤسسات الدولة. وينبغى أن يسعى التحرير الاقتصادى إلى ضمان المنافسة العادلة والمفتوحة حيث يمكن لقوى السوق أن تخلق الفرص لتخصيص أكثر كفاءة للموارد وأن تدعم الاستثمار والنمو القوى. وأخيرا، ينبغى أن تشكل التجانس اللغوى والثقافى مقترنا بالاختلافات الواسعة فى الثروات الطبيعية ومستوى التنمية، مبررا ضاغطا لاستخلاص فوائد ضخمة من زيادة التكامل الاقتصادى.

وستتناول كل مقالة من المقالات التالية جزءا من المشكلة - من الحاجة الشاملة للهروب من أشباح التخطيط المركزى وخلق وظائف للاحتياجات المحورية فى أسواق مالية أكثر تطورا تدعمها أسعار صرف ملائمة. ■

جورج ت . عابد يعمل مديرا لدائرة الشرق الأوسط بصندوق النقد الدولى.

قراءات أخرى :

George T. Abed and Sanjeev Gupta (eds.), 2002, Governance, Corruption, and Economic Performance (Washington: International Monetary Fund).

Patricia Alonso - Gamo, Annalisa Fedelino, and Sebastian Paris Horvitz, 1997, "Globalization and Growth Prospects in Arab Countries," IMF Working Paper 97/125 (Washington).

Nicholas Crafts, 2000, "Globalization and Growth in the Twentieth Century," IMF Working Paper 00/44 (Washington).

Dipak Dasgupta, Jennifer Keller, and T.G. Srinivasan, 2002, "Reform and Elusive Growth in the Middle East – What Has Happened in the 1990s?" World Bank Working Paper 25136 (Washington).

United Nations Development Program, 2002, Arab Human Development Report (New York).

World Economic Forum, 2002, Arab World Competitiveness Report (New York: Oxford University Press).